# تنافس بين قوى جهادية في أفريقيا يفتح مسار التفاوض مع القاعدة

## الخوف من تضخم داعش يقود مالي للتفاهم مع القاعدة

أعلن التحالف الذي يضم جماعات موالية لتنظيم لقاعدة في غرب أفريقيا تحت اسم "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" عبر مؤسسة الزلاقة، الذراع الإعلامية للتنظيم، عن قبوله مؤخرا الدخول في مفاوضات مع حكومة مالي نزولا عند رغبة الشعب المظلوم، على أن ينص الاتفاق المرتقب على انسحاب القوات الغربية من المنطقة.

هشام النجار
كاتب مصري

القاعدة في مالي تمد يدها للتفاوض

تزامن الإعلان من فرع القاعدة في غرب أفريقيا مع تغييرات جرت في هيكل قيادة تنظيم ولاية غرب أفريقيا الموالي لتنظيم داعش والمنشق عن جماعة بوكو حرام النشطة في نيجيريا، وهي تغييرات تعكس حرص فرع داعش على وحدته الداخلية في مسار تبني ذروة مستويات العنف في مواجهة القوات الحكومية المحلية وقوات التحالف الدولي.

تم الإعلان عن مقتل زعيم ولاية غرب أفريقيا إدريس البرناوي المكنى بـ"أبوعبدالله البرناوي" واثنين آخرين من قادة التنظيم، هما أبومريم وأبوزينب، بأوامر صادرة من قادة آخرين بالتنظيم، وهو ما يؤثر على توازنات التنظيم.

لذلك صار من المرجّح أن يصبح سيناريو مفاوضات طالبان الأفغانية مع الولايات المتحدة نموذجا يحتذى في الحالة الأفريقية، نظرا لتشابه المعادلة في مناطق حيوية بالقارة مع مثيلتها في أفغانستان، من زاوية توزيع الجهاديين على جبهتين الأولى قاعدية تجنح للتفاوض، والأخرى داعشية توغل في الوحشية والثأر.

تنطوي التغييرات على وجود إرادة جماعية بتنظيم داعش دفعت نحو هذا الاتجاه، خاصة وأن القائد الجديد الذي يُدعى أبوشيماء يحظى بدعم القيادة المركزية للتنظيم، وصار نائبه لوان أبوبكر الذي قاد عملية التصفية في حق القادة المخلوعين.

ويهدف داعش إلى توحيد صفه الداخلي والقضاء على مسببات الانقسام وتثبيت مناهج وأساليب تعاطيه مع الخصوم التي تميّزه عن تنظيم القاعدة، حيث تمت التصفية ضد من يُتهَمون من القادة بالتساهل مع العدو بعد أن أصدروا أوامر بالكف عن ملاحقة مقاتلي التنظيم الفارين من المعارك وإعدام الأسرى من جنود وضباط الجيش.

أعطى انفصال أبومصعب البرناوي بمجموعته عام 2015 عن أبوبكر شيكاو القائد الأكثر دموية ووحشية بحجة توغل الأخير في العنف، انطباعا بوجود فرعين متنازعين لداعش في غرب أفريقيا.

وبعد إقصاء أبومصعب في انقلاب أبيض، وقتل مساعده المقرب مامان نور، وأخيرا قتل خليفته أبوعبدالله البرناوي ومساعديه قبل أيام، يتأكد تخلص التنظيم من التيار الداعي إلى انتهاج سبل المرونة مع المخالفين ليصير الفرع المنشق أكثر قربا في الممارسة والقناعات من بوكو حرام وسياسات القيادة الأكثر حدية وعنفا.

تنهض جهادية ثنائية في دول غرب أفريقيا تغري القوى الدولية بالدخول في مسار تفاوضي مع أحد طرفيها، فتنظيم القاعدة يتعامل بواقعية ويفصل المصالح عن دوافع العداء الأيديولوجي ويتعامل بوصفه كيانا محليا يسعى إلى تحقيق مصالح داخلية متجاوزا القناعات والأهداف التنظيمية.

لا يكفّ داعش في المقابل عن المزايدة على مواقف غريمه، معتمدا على الترويج لنفسه في صورة النسخة الأكثر نقاء من الناحية العقائدية، وبوصفه المتصدي الأوحد لمشاريع الغرب الاستعمارية، مع التركيز عبر منابره الإعلامية وحسابات أعضائه على فضح تخاذل القاعدة وما يعنيه عقده اتفاقيات صلح مع الأعداء للهروب من ساحات الجهاد وتنكر لتعاليم الشريعة.

ما يرجح قبول القوى الدولية، وفي مقدمتها فرنسا، التفاوض مع القاعدة أو على الأقل رعاية مفاوضات بين التنظيم والحكومة المحلية مقابل انسحاب قوات التحالف الدولي، هو النفوذ الذي أحرزه تنظيم داعش في المنطقة، الأمر الذي يعقد مهمة القضاء عليه بالوسائل العسكرية ويجعلها مستحيلة.

اتبع داعش مسلكا مزدوجا يجمع بين القسوة في مواجهة الخصوم من القوات الدولية والمحلية، مع إبداء قدرة على كسب ولاء المجتمعات المحلية عبر تقديم الخدمات وتيسير سبل المعيشة للمواطنين.

طرح داعش نفسه كبديل قادر على التمدد والبقاء عبر السيطرة الاجتماعية والاقتصادية، في مقابل الإهمال الحكومي والعجز عن توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية وفرص الشغل والتعليم وانهيار البنية التحتية في مناطق شاسعة بحوض بحيرة تشاد، التي تضم الكاميرون وتشاد ونيجيريا والنيجر، علاوة على منطقة الحدود الثلاثية بين مالي والنيجر وبوركينافاسو.

وبتأسيس كيانات منفصلة عن الحكومات المحلية أصبح لتنظيم داعش ما يشبه هياكل الدولة الموازية التي تحفر آبار المياه وتنظم العيادات الطبية والفصول التعليمية وتفرض الضرائب وتتحكم في الأمن والتجارة.

حظي التنظيم بما هو أكثر من الملاذ والحاضنة، حيث بلغت ثقة قطاع من السكان المحليين المحبطين من الحكومات المحلية به حدّ حمل السلاح والقتال تحت رايته، بعد أن أدت الغارات الجوية الهادفة إلى القضاء على مصادر تمويله إلى تعريض سبل عيش المدنيين للخطر.

المفاضلة بين "دولة جهادية"، بزعامة داعش، تسعى لاستغلال نفوذها في القارة الأفريقية لتوجيه ضربات انتقامية ضد الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي شاركت في تأسيس تحالف إقليمي للقضاء على الإرهاب، وجماعات موالية للقاعدة أكثر براغماتية وأقل عدائية، كانت دافعا كافيا لفتح قنوات اتصال ورعاية محادثات سلام تعزز من حضور نموذج البديل الجهادي المحلي الذي يطبقه القاعدة.

ترتكز هذه الرؤية على احتواء الجماعات الموالية للقاعدة ودعمها ماليا في سياق شراكة في السلطة محتملة من شأنها تقليص نفوذ داعش تدريجيا، بالمقارنة بالمزايا المادية والمعنوية التي يحوزها القاعدة، وهو ما يفكك مرحليا الحواضن الاجتماعية لداعش ويعمق الانقسامات داخله ويشجع العناصر المعتدلة على التمرد والانفصال.

على الرغم من المزايدات والتنافس الإعلامي والخلاف الأيديولوجي هناك تعاون لوجيستي بين القاعدة وداعش في بعض المعارك وفي تحصيل الضرائب والسماح لبعضهما بالمرور الآمن بمناطق سيطرتهما، وتخشى الحكومة المحلية ومعها القوى الغربية من تطوير العلاقة بين الجماعتين إلى تحالف يصعب اختراقه وتفكيكه، وهو سيناريو كارثي تترتب عليه آثار أمنية طويلة الأمد لا تقتصر فقط على أفريقيا.

> الحكومة المالية، ومعها القوى الغربية، تخشى من تطوير العلاقة بين داعش والقاعدة إلى تحالف يصعب تفكيكه

استبقت الحكومات المحلية في غرب أفريقيا، خاصة حكومة مالي، سيناريوهات قاتمة من نوعية توحيد صف الجهاديين من مختلف الانتماءات، ودعت إلى الحوار مع النسخة الجهادية المحلية الأقل تشددا والتي لا تذهب في قناعاتها وممارساتها بعيدا إلى طموح إقامة خلافة عالمية انطلاقا من أفريقيا، ما دفع الرئيس المالي إبراهيم أبوبكر كيتا إلى الدعوة لأول مرة في فبراير الماضي إلى الحوار والتفاوض مع تنظيم القاعدة في بلاده.

قبول قادة القاعدة في غرب أفريقيا، "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، للتفاوض وفق البيان الأخير، وإن حمل نبرة استعلاء وأنهم لم يتخذوا قرارهم هذا إلا تحت ضغط الرغبة الشعبية، هو بمثابة مخرج لجميع الأطراف المحلية والدولية من حرب لم يحقق أي منها النصر الحاسم فيها وزادت تعقيداتها مع تنامي نفوذ ولاية غرب أفريقيا الموالية لداعش.

وفرت حسابات المصلحة الذاتية الدافع لدى القوى الغربية، في مقدمتها فرنسا، لمراقبة خطط التفاوض وعدم ممانعة التوصل إلى اتفاق سلام مع القاعدة خاصة مع عدم اكتراث واشنطن بما آلت إليه الأوضاع في غرب أفريقيا.

بدأت الولايات المتحدة فعليا سحب قواتها من النيجر وبوركينافاسو وغيرهما، تماشيا مع ما أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن كراهيته للحروب الصغيرة في الأماكن النائية، ومنحه الأولوية المطلقة للملف الإيراني والمواجهة المستقبلية المحتملة ضد الصين.

مع مرور الوقت وتحول المعارك إلى حرب استنزاف وانسحاب الشركاء صار احتمال تحقيق نصر عسكري كامل ضئيلا، ولم يعد تفكير غالبية دول أوروبا منصبا على كيفية ملء الفراغ الأميركي في حرب تبدو خاسرة، إنما صار الرهان على ما ستقدمه الجماعات الموالية للقاعدة بعد قبولها الدعوة إلى طاولة المفاوضات.

# زعيم داعش الجديد ضمن لائحة الإرهاب الأميركية

في الوقت الذي فتحت فيه الولايات المتحدة باب التفاوض مع تنظيم طالبان، تأسيسا لمرحلة جديدة، أعلنت الخارجية الأميركية الثلاثاء الماضي، إدراج زعيم تنظيم داعش الجديد أمير محمد عبدالرحمن المولى، على لائحة الإرهاب، في تزامن سمح بتأويلات تعتبر أن واشنطن تفاوض طالبان وتحاصر داعش، في مقاربة ذكّرت بالرهان الأميركي الخاسر على الإخوان زمن حكم باراك أوباما.

واشنطن – أدرجت الخارجية الأميركية، زعيم تنظيم داعش الجديد أمير محمد عبدالرحمن المولى، ضمن لائحة الإرهاب. جاء ذلك في بيان صادر عن مكتب المتحدث باسم الوزارة، الثلاثاء، أوضح فيه أن المولى حل مكان الزعيم السابق للتنظيم أبي بكر البغدادي.

وكانت وسائل إعلام دولية قد ذكرت أن المولى الملقب بـ"أبوإبراهيم الهاشمي القرشي"، صنفته الخارجية الأميركية "إرهابيا عالميا".

ولفت بيان الخارجية الأميركية إلى أن "المولى اعتلى الهرم في التنظيم الإرهابي بعد مقتل البغدادي، وأنه أعطى الإذن لارتكاب الكثير من الجرائم في المنطقة، وعلاوة عن إدارته العمليات الدولية للتنظيم". وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أعلن في الـ27 من أكتوبر الماضي، مقتل البغدادي في عملية خاصة نفذتها قوات بلاده، شمال غربي سوريا، بالتنسيق مع تركيا وروسيا والعراق.

وفي نوفمبر الماضي، خصصت الولايات المتحدة مكافأة قدرها 5 ملايين دولار للقبض على المولى من خلال برنامج "المكافآت من أجل العدالة".

وفي تبريره لإدراج زعيم داعش الجديد على لائحة الإرهاب قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إن "المولى كان نشطا في تنظيم داعش وقبلها في القاعدة في العراق، كما أنه قام بتعذيب أفراد من الأقلية الإيزيدية"، مضيفا "ما زلنا ملتزمين بهزيمة داعش المستمرة، بغض النظر عمّن يسمونه زعيمهم".

ونتيجة لإدراج المولى على هذه اللائحة، يحظر على المواطنين الأميركان الدخول في أيّ عمليات مع المولى بشكل عام، كما يتم حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات الخاضعة للولاية القضائية الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر منح الدعم المادي أو الموارد أو محاولة منحها إلى تنظيم داعش جريمة، إذ أن هذا التنظيم مدرج على لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية.

يأتي إدراج المولى على لائحة الإرهاب في توقيت عالمي موسوم بتضييق الخناق على تنظيم داعش في أكثر من دولة، وموسوم أيضا برهان أميركي على طالبان، من خلال تدشين مسار تفاوضي ييسر الانسحاب الأميركي من أفغانستان، ويمكّن من محاصرة بقية التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش.

في هذا الصدد أشار الجنرال كينيث ماكينزي، قائد القيادة المركزية الأميركية التي تشمل أفغانستان، خلال جلسة مساءلة في مجلس النواب الأميركي حول الأوضاع الميدانية بعد توقيع الاتفاق مع طالبان، إلى أن حركة طالبان برهنت على قدرتها على التصدي لتنظيم داعش الإرهابي بدعم أميركي "محدود". وأضاف ماكينزي "شهدنا في الأشهر الأخيرة، في غرب أفغانستان، احتواء طالبان تنظيم داعش الإرهابي وسحقه ميدانياً في ولاية ننغرهار، وقد فعلوا ذلك بفاعلية كبيرة". وقال "لقد برهنوا على قدرتهم على ذلك. كان الأمر دموياً لكنهم فعلوها، لم يعد تنظيم داعش يسيطر على الميدان في ولاية ننغرهار". وكرر ماكينزي موقفه أن الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من أفغانستان في غضون 14 شهراً يتوقّف على وفاء طالبان بالتزاماتها الأمنية.

ربط هذا الإجراء الأميركي الجديد، الذي يؤكد مختصون أنه سيتبع بإجراءات أخرى ضد تنظيم داعش، بما يحدث في منطقة غرب أفريقيا، وفي علاقة بفرع تنظيم القاعدة في غرب أفريقيا الذي عبّر عن استعداده للدخول في مفاوضات مع الحكومة المالية شرط انسحاب القوات الفرنسية، كما يوحي أولا بحجم الشرخ القائم بين التنظيمين الإرهابيين، داعش والقاعدة، ويشير كذلك إلى أن القوى الإقليمية والدولية، بدأت تراهن على الدخول من هذا الشرخ لإحداث تصدع في تنظيم داعش وما تبقى من فلوله.

الولايات المتحدة تحاصر داعش وتراهن على طالبان

لكن الرهان على تنظيم إرهابي لضرب آخر، يذكّر بالرهان الاميركي الذي ارتبط بالرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، والقائم على الرهان على "إسلام معتدل" (تمثل وقتها في جماعة الإخوان المسلمين) لسحب البساط الفكري والسياسي من تحت بقية التنظيمات الإسلامية الأخرى، التي عدّت وقتها أكثر راديكالية من جماعة الإخوان.

وإذا ما كان التواصل الأميركي مع طالبان تواصلا تكتيكيا يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية مرحلية، ويختلف عمّا يحدث في غرب أفريقيا من حيث استعداد فرع القاعدة على فتح الحوار مع الحكومة المحلية، فإن التجارب الكثيرة السابقة في التعامل مع تنظيمات إرهابية والتعويل عليها من قبل قوى دولية كثيرة، وصلت كلها إلى فشل ذريع.